

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

عدم انخراط الأبنك في مجهود التخفيف من جائحة كورونا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

في إطار المجهودات المبذولة من طرف جميع مؤسسات بلادنا للتخفيف من حدة جائحة "كورونا" على المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني، قررت ما يسمى بـ "لجنة اليقظة الاقتصادية" اعتماد عدد هام من الإجراءات لفائدة المقاولات خاصة الصغرى والمتوسطة، وعلى رأسها القرار المرتبط بإحداث آلية جديدة للضمان على مستوى صندوق الضمان المركزي، تحت اسم "ضمان أكسجين" يهدف إلى تمكين المقاولات التي عرفت خزينتها تدهورا بسبب انخفاض نشاطها، ومن أجل الحصول على موارد استثنائية للتمويل، حيث يغطي "ضمان أكسجين" 95 في المائة من مبلغ القرض، مما يجعل الأبنك تمدد المقاولات بقروض استثنائية تغطي إلى حدود ثلاث أشهر من المصاريف الجارية والمتعلقة على وجه الخصوص بالأجور وواجب الكراء وتسديد أثمان المشتريات الضرورية؛ غير أنه مع كامل الأسف بدأت تطفو على السطح شكاوى العديد من المقاولات من الأبنك التي لم تنخرط فعليا في هذه العملية، وترفض الاستجابة إلى طلبات المقاولين، حيث يتم رفض غالبية الطلبات والملفات بحجة عدم تواجد الضمانات الكافية، رغم أن القرض يضمنه "صندوق الضمان المركزي"، وكمثال على ذلك، من أصل أزيد من 10000 طلب لمقاولات المطاعم والمقاهي تم قبول فقط 49 طلب. والأغرب من ذلك أنه حتى الملفات التي تتوفر فيها الضمانات ويتم قبولها -على قلتها الشديدة- لا يستجاب لها، وذلك بحجة عدم وجود الموارد البشرية لدراسة الملفات مركزيا لدى هذه الأبنك بسبب الحجر الصحي.

لذلك؛ نسائلكم عن الإجراءات المستعجلة التي ستتخذونها لضمان انخراط الأبنك في هذا المجهود الوطني الجماعي القوي للحد من آثار الجائحة؛ وكذا التدابير الصارمة التي ستتخذها الحكومة لفرض التزام الكل بكافة القرارات الوطنية الكبرى التي يتم اتخاذها وطنيا وفي جميع المجالات، لاسيما الاقتصادية؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

العبدى رشيد